كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Al-Qayra Oil Refinery and its Impact on the Iraqi Economy during the Royal Reign (1932-1958): A Documentary Study

M.Dr.Aedan Shabib Salim AL-Sabahy

Open Educational College / Kirkuk Governorate Center

Corresponding author: E-mail : alhamdanyaedan@yahoo.com

Liquidator
Oil companies
Wells
Sulfur
Qir (asphalt)
Reconstruction Council

ARTICLE INFO

Article history:
Received 18 July 2020
Accepted 16 Aug 2020
Available online 26 Sept 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i

E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The oil industry witnessed a major global development after the establishment of oil refineries (refineries). Once oil was discovered in Iraq in 1927, the Iraqi government looked seriously forward to develop its oil industry through the establishment of an oil refinery in the Qayra area of the Mosul Brigade. Since the oil explorer in the refinery of Qayara oil was a relatively heavy type that contained high sulfur mixed with oil, the refinery was unable to produce other oil materials, despite the huge amounts spent on it and the large efforts by oil experts foreigners. However, the refinery was only suitable for the production of the material of the Qir (asphalt*)* which is an important source for producing this material used in the perpetuation of streets and other uses, and this is what all documents and sources have agreed upon.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit Universit

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

صفى نفط القياره وانعكاسه على الاقتصاد العراقي إبان العهد الملكي (١٩٣٢-١٩٥٨) دراسة وثائقية

م. د. عيدان شبيب سليم الصباحي/ الكلية التربوية المفتوحة/ مركز محافظة كركوك

الخلاصة

شهدت صناعة النفط تطوراً عالمياً كبيراً بعد إنشاء معامل تكرير النفط(المصافي) وما أن اكتشف النفط في العراق عام ١٩٢٧،حتى سعت الحكومة العراقية وبكل جدية على تطوير صناعتها النفطية من خلال إنشاء مصفى للنفط في منطقة القياره التابعة للواء الموصل،وبما أن النفط المستكشف في مصفى نفط القياره كان من النوع الثقيل نسبياً والذي احتوى على مادة الكبريت العالية الممزوجة مع النفط،فقد عجز المصفى عن إنتاج المواد النفطية الأخرى،رغم المبالغ الضخمة التي أنفقت عليه والجهود الكبيرة

المبذولة من قبل خبراء النفط الأجانب،الا إن المصفى لم يصلح الا لإنتاج مادة القير(الإسفلت)،والذي يعَد مصدراً مهماً لإنتاج هذه المادة المستخدمة في إدامة الشوارع والاستعمالات الأخرى، وهذا ما أجمعت عليه كل الوثائق والمصادر.

المقدمة

نتيجة لازدياد الحاجة لمشتقات النفط في العراق،سعت الحكومة العراقية وشركات النفط العاملة لديها لإنشاء مصافي النفط لتعزيز هذه المنتجات من دون الاعتماد على استيرادها،إذ قامت ببناء مصفى نفط القياره بعد اكتشاف حقول للنفط فيها عام ١٩٣٢،الا إن النفط المستخرج كان يحتوي على كميات كبيرة من الكبريت وبنسبة ٥٠%، مما تسبب بمشكلة كبيرة في استخلاص البنزين والكاز والمواد الأخرى، الا انه كان مصدراً وفيراً لمادة القير(الإسفلت)،مما دفع الحكومة العراقية للاستفادة منه في تعبيد الطرق وشوارع المدن العراقية،من دون الحاجة لاستيراده من الخارج،ورغم جهود الحكومة في إدخال تحسينات على المصفى والاستعانة بأهم خبراء النفط والمستشارين العاملين في هذا المجال، الا إن أي تغيير لم يطرأ عليه،حتى قيام مجلس الأعمار العراقي الذي أخذ على عاتقه رصد مبالغ مالية كبيرة ونصب الآلات والمعدات الحديثة، لكن مشكلة الكبريت المرافق للنفط المستخرج كانت عائقاً مرة أخرى بسبب ثقل النفط،ولايصلح إلا لإنتاج القير،على إثرها قامت الحكومة بالاستعانة بنفط كركوك الخفيف لإنتاج مشتقات النفط، لكن ذلك لم يدم طويلاً بسبب الخسائر المالية الضخمة التي كانت الحكومة تتكبدها جراء ذلك، فقررت تركه فيما بعد.

اشتمل البحث على مقدمة وخاتمة وأربعة محاور رئيسة، تناول المحور الأول منها(**نبذه تاريخية عن نفط وقير القياره)**،اما المحور الثاني فانه استعرض **(مشكلة نفط القياره الثقيل وإنتاج القير(الإسفلت)** في حين تضمن المحور الثالث(**محاولات الحكومة العراقية ادخال تحسينات على مصفى نفط القياره)** ، بينما اشتمل المحور الرابع على **(مجلس الأعمار وتأثيره على مصفى نفط القياره)**.

المحور الاول. نبذه تاريخية عن نفط وقير القياره .

تعد القياره من المناطق التاريخية القديمة في العراق،وسميت بهذا الاسم نسبة إلى موقع يقال له((عين القير))إذ يشاهد القير من خلال الرشوحات على سطح الارض والتي تعرف بمقالع البتيومين(Bitumen)[١]، وتقع القياره على نهر دجلة ضمن الحدود الادارية لمحافظة الموصل وبحدود ٥٠ ميل (٨٠) كم[٢] .

أخذت القياره حيزاً كبيراً من كتابات المؤرخين والرحالة العرب والأجانب على قير بلاد الرافدين إذ وصفها ياقوت الحموي المتوفى عام ١٢٢٩م بالقول((ان القار ينبع منها ويقصدونها أهلها،وتحت دير

القياره التي تبعد أربعة فراسخ من الموصل يشرف على دجلة وتحته عين القار،وهي عين تفور بماء حار وتصب في دجلة ويخرج معه القار،مادام القير في مائه فهو لين فإذا فارقه برد وجف،ويحصل منها قير كثير يحمل إلى أهل البلاد..))[٣]،فيما وصف ابن جبير المتوفى عام١٢١٧م هذا المعدن عند مروره بدير القياره عندما قال((....بأنهم كانوا يضربون فيها النيران للتخلص من رطوبة الماء ويقطع بعد ذلك...)[٤]،وأشار الرحالة المغربي ابن بطوطة المتوفى عام١٣٧٧ م إلى عين القياره فقال في وصفها((نزلنا في موضع يقال له القياره بمقربة من دجلة وهناك ارض سوداء فيها عيون تنبع بالقار، ويجتمع فيها،فتراه شبه صلصال على وجه الأرض حالك اللون صقيلا رطبا وله رائحة طيبة،فتقذفه إلى جوانبها،وبمقربة من هذا الموضع عين كبيرة فإذا أرادوا نقل القار منها أوقدوا عليها النار،فتنشف النار ماهنالك من رطوبة مائية ،ثم يقطعونه قطعا وينقلونه))[٥].

كما أشار الرحالة الأجانب أمثال الرحالة الدنماركي كارستن نيبور(K.Niebuhr) إلى القير ومناطق وجوده في شمال العراق[٦]، وهنالك الكثير من الرحالة الذين زاروا مناطق شمال العراق ودونوا ماشاهدوا في كتبهم عن أماكن تواجد القير ومنهم الرحالة الفرنسي الدكتور دانفيل (M.D.Danville) والرحالة البريطاني جاكسون (J.Jackon)[٧] ، والفرنسي سيلك بنكنغهام(Silk Banckingham)[٨].

وبعدما فرض العثمانيون سيطرتهم على العراق (١٥١٦ ـ ١٩١٨)عدوا الثروة المعدنية وباطن أراضيه ملكاً للدولة،وعن طريق الدائرة السنية كانت الدولة العثمانية تمنح حق التصرف فيها إلى الأفراد عن طريق نظام الالتزام[٩]،لاسيما في منطقة القياره،التي تعد من أهم المناطق النفطية في شمال العراق وهذا ما أكدته الوثائق الأجنبية[١٠].

وجرت بعض المحاولات لتطوير واستغلال نفط القياره،لاسيما من قبل المهندسون والجيولوجيون الألمان،الا إن جهودهم لم تفلح الا في عام ١٨٤٦ عندما استطاع الدكتور باول رورهرباخ(Paul Rohr Bach)[١١]،من اكتشاف كميات من النفط في القياره،وعُد هذا المنبع أول
المنابع التي تم اكتشافها في العراق[١٢].

بدأت شركات النفط ترسل خبراءها إلى أراضي العراق لدراسة المنطقة واخذوا يتصلون بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩)من اجل الحصول على امتيازات البحث عن نفط الموصل،ولم يكن السلطان غافلاً عن أهمية هذه الثروة المعدنية،ففي عام ١٨٨٢ قام بضم أراضي ولاية الموصل النفطية بما فيها نفط القياره إلى أملاكه الخاصة[١٣]،ثم أعقبه فرماناً سلطانيا أخر عام(١٨٨٩) حصر بموجبه امتيازات البحث عن النفط بخزانته الخاصة[١٤]،بعد التقارير المهمة التي قدمها المهندس كولبنكيان (G.S. culbenkian)[١٥]،أكد فيها عن وجود ثروات هائلة من النفط في ولاية الموصل[١٦].

جرت محاولات أخرى لتطوير منابع القياره عام ١٨٩٥ بمساعدة الخبراء الفرنسيين وبموافقة السلطان لزيادة إنتاج النفط فيها[١٧]،وحاول فريق أخر من الخبراء استخدام نفط القياره بوصفه وقوداً في البواخر النهرية العثمانية،لكن رداءة نوعيته وارتفاع كلفة أنتاجه(٦ جنيهات للطن الواحد مقارنة بجنيهين للفحم في البصرة) جعل الفشل نصيب هذه المحاولة،فضلاً عن منافسة الكيروسين الأمريكي المستورد[١٨].

وتجدر الإشارة إن السلطات العثمانية قامت باستيراد أجهزة ومعدات حديثه لاستخراج النفط في منطقة القياره وبمساعدة الألمان لكن المشروع لم ينجز ،بسبب قيام الحرب العالمية الأولى[١٩]، وبينما كانت المعارك تدور رحاها في ايوان كسرى وكوت العمارة في عام ١٩١٦،كانت البعثة النفطية الألمانية تقوم بعملها في استخراج النفط من ولاية الموصل،بعدما شكلت في عام ١٩١٦ شركة عرفت باسم (عصبة المواد اللاهبة) (Brennstoff Command Arabian)[٢٠]،وجلبت أعظم المهندسين والجيولوجيين الألمان،الذين بدأوا بعملية التنقيب والحفر في منطقتي القياره وزاخو واستخرجوا كميات كبيرة من النفط قدرت بسبعة أطنان في اليوم الواحد[٢١].

وبقدر اهتمام البريطانيين باحتلال المناطق الحيوية والإستراتيجية من الموصل،الا إن أهدافهم غير المعلنة كانت تكمن في الوصول إلى مصادر النفط في الموصل، ولهذا نجد إن القوات البريطانية وبجهود الدكتور باسكو(Pasco)،قد وضعت في شهر كانون الأول ١٩١٨ ثلاثة تقارير عن أعمال التحريات عن النفط في مناطق القياره والشرقاط وجبل حمرين[٢٢]،واستخدم الجيش البريطاني منابع القياره بعد أن سيطر عليها في الحرب،وكان الألمان قد طوروها بعدما قاموا بعمليات ثقب هذه المنزات وبناء دهاليز تحت الأرض،ونقل الإنتاج المكرر بلوريات شحن ذات أحواض،وكانوا يفكرون في نقله عبر مد الأنابيب إلى البحر المتوسط[٢٣]،وما أن أكملت بريطانيا احتلالها للموصل،حتى شرعت ببناء سكك الحديد ومد أنابيب النفط وتشييد المصافي وتشغيل بعض الآبار ،بحجة الضرورات العسكرية[٢٤]،وما إن انتهت الحرب حتى انتهى البريطانيون من وضع تقارير شاملة لأغلب مناطق النفط في العراق والذين لولاه ما أنتصروا[٢٥].

المحور الثاني .مشكلة نفط القياره الثقيل وإنتاج القير(الإسفلت).

بعدما سيطرت بريطانيا على العراق وفرضت هيمنها على مقدراته الاقتصادية،فإنها عدت منابعه النفطية ملكاً لها بموجب الاتفاقيات الدولية ،وجاءت بحكومة عراقية منتخبة برئاسة الملك فيصل بن الحسين (١٩٢١-١٩٣٣)[٢٦]،لتُسيرها وفق أطماعها الاستعمارية، ولم يكن الملك فيصل بعيداً عن التفكير بأهمية نفط الموصل،إذ شاهد إثناء عودته من مدينة الموصل آبار نفط القياره،فتوقف لمشاهدة عيون النفط فيها،وكان أحد المهندسين البريطانيين يدير العمل في منبع القياره فشاهد الملك كيفية استخراج النفط،التي كانت تدار بطريقة بدائية جداً[٢٧].

ولاجل استثمار نفط العراق شكلت المصالح البريطانية عدة شركات ذات رؤوس أموال متعددة ومنها شركة النفط التركية(T.P.C) (Turkish Petroleum Company Ltd)التي عرفت فيما بعد بشركة نفط العراقIraq Petroleum Company(I. P. C.)والتي حصلت بموجبها على امتياز استغلال واستثمار أراضي شرق نهر دجلة في ١٤ اذار ١٩٢٥ [٢٨] ،اما منابع نفط القياره فإنها لم تستثمر الا في عام ١٩٣٢ بعدما حصلت عليها شركة استثمار النفط البريطانية The British Oil Development CO

(B.O.D) التي عرفت فيما بعد(بشركة نفط الموصل) وهي شركة بريطانية حملت ذات الأسهم والمساهمين في شركة نفط العراق وضمن امتياز أراضي غرب نهر دجلة[٢٩].

حاولت شركة نفط العراق إعادة العمل بمصفى نفط القياره واعادة هيكلته الا إن الآلات والمعدات كانت قديمة ولا تصلح للعمل،لذا قامت الشركة بادخال بعض التحسينات عليه، وقد أكد ذلك فرتيز غروبا(Fritz Grobba)السفير الالماني في العراق في مذكراته بالقول((لما زرت تلك المنطقة في عام ١٩٣٢ كانت هنالك محطة للتصفية قيد الإنشاء تقيمها شركة نفط العراق))[٣٠]، وبعدما حصلت شركة استثمار النفط البريطانية على امتياز نفط القياره لم يخضع مصفى نفط القياره للشركة،بل خضعت منابعه النفطية فقط،إذ نصت المادة (١٢) من الامتياز بان تأخذ الحكومة العراقية نسبة(٢٠%) من النفط الذي تستخرجه هـذه الشـركة من تلك المنابع وتتصرف به كيف تشاء سواء ان تقوم بتصفيته أو بيعه إلى الشركة في سعر السوق[٣١].

وشرعت شركة استثمار النفط البريطانية القيام باعمال الكشف الجيولوجي والتحري عن النفط، في عموم القياره،وقامت بحفر الآبار، الا ان نوعية النفط المكتشف كان رديء فهو من النوع الثقيل الغروي(القار)(Viscus) لدرجة تعذر ضخه من باطن البئر،كما ان نسبة الكبريت فيه مرتفعة أكثر مما ينبغي فقد وصلت مابين ٥ ـ ١٠%مما أدى إلى إهمال بعض الآبار لان استغلاله لن يكون اقتصاديا من الناحية الفنيه،الا لإنتاج مادة القير(الإسفلت)[٣٢]،ولأجل ذلك سارعت الحكومة العراقية للاستفادة مـن إنتاج القير عبر مصفى نفـط القياره، لإدامة مشاريعـها
الخدمية لاسيما أكساء(تبليط)الشوارع دون الاعتماد علـى القير المستورد،وقـد ألزمت الحكومـة
العراقية شركة استثمار النفط البريطانية في المادة(١٢/الفقرة٣) من اتفاقية٢٠ نيسان ١٩٣٢ بتجهيزها بـ(٣٠٠٠) طن في السنة من مستخرجات النفط(القير وغيرها) في القياره مجاناً،بشرط ان لا تزيد الحكومة عن هذه الكمية[٣٣]،وفعلاً اخذ مصفى نفط القياره ينتج القير المحلي،وراحت الحكومة العراقية تخاطب دوائرها الخدمية في ١٥ حزيران ١٩٣٣بما تحتاجه من هذه المادة،مع مراعاة ان أي زيادة في كمية احتياجاتها من القير يجب ان تدفع هذه الدوائر مبلغ(٥٠) فلس للطن الواحد [٣٤] .

وفي الوقت نفسه طالبت متصرفية لواء الموصل في ٢٤ ايلول ١٩٣٣ من وزارة الداخلية بتجهيز أقضيتها ونواحيها بمادة القير من مصفى نفط القياره،لأجل تنظيم واكساء الطرق والشوارع وبمعدل (٥٠٠) طن[٣٥]،في حين طالبت متصرفية لواء البصرة بتجهيزها بـ(١٥٠) طن من قير القياره لبلدية البصرة و(٢٠) طن لبلدية السماوه[٣٦]،اما متصرفية لواء كركوك فإنها هي الأخرى كانت قد طالبت من وزارة الداخلية في ٣٠ ايلول ١٩٣٣ بتجهيزها بـ(٤٠٠) طن من هذه المادة لتزفيت شوارعها وطرقاتها[٣٧]،الا إن الطلبات المتزايدة من قبل الألوية العراقية على مصفى نفط القياره حال دون استطاعة المصفى ان يلبي كل احتياجاتها،لان الحكومة لم تتوقع ان يكون الطلب اكثر من العرض،وعليه طلبت وزارة الاقتصاد والمواصلات في ٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ من وزارة الداخلية بان الكميات (المجانية) الممنوحة للحكومة العراقية لاتسد جميع تلك الطلبات[٣٨]،وان على الألوية الراغبة في زيادة الكمية من قير القياره فانه يجب

عليها ان تدفع مبالغ مالية لشركة النفط العاملة في مصفى نفط القياره على ان لايتجاوز(٥٠) فلساً للطن الواحد، كما فعلت بلدية زاخو ذلك[٣٩]،ومع زيادة الطلب على قير القياره استغلت شركة نفط الاستثمار البريطانية حاجة الحكومة العراقية عليه، فقررت الشركة رفع سعره إلى (دينار) للطن الواحد بعد ان اتفقت مع وزارة الاقتصاد والمواصلات على ان يكون التجهيز من موقع القياره[٤٠].

في تلك الاثناء كانت شركة الاستثمار البريطانية تقوم بعملية مسح لمنطقة القياره في سبيل اكتشاف آبار نفطية جديدة،بالاعتماد على خبرائها لاسيما الدكتور كارل شميدت (k.Shemiedt) وهو الماني الجنسية عمل رئيساً للجيولوجيين في شركة حقول الموصل المحدودة ، وقد نجح في ٢٤ اذار ١٩٣٤ من اكتشاف بئرين نفطيين منتجين في حقول القياره يحتويان على كميات من النفط والغاز السائل،كما بعث بتقرير اخر في ٦ نيسان ١٩٣٤ أعلن فيه بإنتاج(٣٠٠) طن من النفط من آبار القياره يومياً،الا إن نسبة القير فيه وصلت إلى ٥٠% مما شكل عائقاً أمام الشركة في كيفيه نقل هذا النفط الثقيل إلى موانئ التصدير[٤١]،الأمر الذي دفع شركة النفط البريطانية إلى إعادة حساباتها في مشكلة نقل نفط القياره أو تصفيته،بالمقابل كانت الحكومة أحوج إلى مشتاقات النفط الأخرى من نفط ابيض وبانزين وكاز... .. .الخ، في سبيل تخفيف الضغط على شركة نفط الرافدين التي كانت تقوم بتوزيع مشتقات النفط المختلفة على المنطقتين الشمالية والوسطى من مصفى الوند العائد لشركة نفط خانقين، والنقص الحاصل بالمنطقة الجنوبية التي كانت تستورد مشتقاتها النفطية من عبادان[٤٢].

المحور الثالث.محاولات الحكومة العراقية إدخال تحسينات على مصفى نفط القياره.

كانت اغلب الدول المنتجة للنفط تعتمد على الخبراء الأجانب وعلى الشركات النفطية العالمية في مسالة إنتاج النفط وتصفيته،ومع اكتشاف النفط في العراق وتصديره أصبحت الحاجة ملحة على الحكومة العراقية لتصفية مشتقات النفط لتغطية حاجة السوق العراقية،وبما ان مصافي العراق كانت بدائية لاسيما مصفى نفط القياره،فقد حاولت الحكومة الاعتماد على تلك الخبرات،إذ قدم ثابت عبد النور[٤٣]،المدير العام لشؤون النفط دراسة مستفيضة بهذا الشان للحكومة العراقية[٤٤]،على أثرها قررت الحكومة أيفاد موظف عراقي إلى كل من رومانيا وبريطانيا،وتم اختيار ثابت عبد النور لهذه المهمة بعد وافق مجلس الوزراء في ٢ أيار ١٩٣٣ [٤٥]،للحصول على الخبرة اللازمة وكيفية عمل المصافي في هذه الدول ومن ثم وضع دراسة لتطبيق عمل المصافي بالعراق[٤٦]،الا إن إمكانيات الحكومة المحدودة وعدم وجود كادر متخصص في مجال النفط حال من دون إتمام تطور مصفى نفط القياره،فضلاً عن ذلك كانت شركات النفط البريطانية،التي كانت صاحبة السيادة على النفط العراق، تفكر في استغلال نفط إيران ضمن عمليات التكرير والإنتاج في مصافيها(مصفى عبادان) أكثر من استثمار وتكرير مصافي العراق أي تجميد النفط من باب الاحتياط لتلك الشركات،لان شروط امتياز النفط في إيران أفضل من امتيازات نفط العراق،إذا ما علمنا إن الحكومة العراقية كانت تأخذ ٢٠% من النفط مجاناً لاسيما في نفط الموصل ـ كما مر ذكره سابقاً[٤٧]،وتذكر بعض المصادر إن الحكومة العراقية أخذت تفكر في ترك هذا المصفى لان الخسائر

المادية كانت تفوق إنتاجه ومكسبه،إذ قدرت بحدود (١٥٠,٠٠٠) دينار عراقي في السنة وذلك لاعتماده على إنتاج القير فقط، لكن توسط بعض الشيوخ المتنفذين لدى المسؤولين العراقيين آنذاك،بحجة توزيع المشاريع الصناعية في القرى والأرياف،لأنها ستدر عليهم بالفائدة والثراء حالت دون إغلاق مصفى نفط القياره[٤٨]، كما وقفت بعض صحف الموصل المحلية ذات الموقف،رافضته إيقاف العمل بمشروع مصفى نفط القياره، إذ ذكرت إحدى تلك الصحف بالقول((إن بناء مصفى نفط القياره فيه مصلحة للمنطقة الشمالية،لأنه سيزودها بمشتقات النفط الضرورية من بنزين ونفط وبأسعار معتدلة،كما إن المصفى سيكون نواة عمرانية في تلك المنطقة الجرداء))[٤٩] .

ولأجل ذلك واصلت الشركة عمليات حفر الآبار للتحري بالقياره عن النفط وقد ظهرت بئر غنية بهذا المعدن في عام١٩٣٥،وقدر إنتاجها بالف طن في اليوم،وعلى اثر ذلك قامت الشركة بإنشاء بنايات لدوائرها في القياره،بعدما جلبت إليها(٢٥) معمارا من الموصل لهذه الغاية،وفي الوقت نفسه طلبت عددا أخر من النجارين بعد الانتهاء من تشييد البنايات المطلوبة[٥٠]،على الرغم من وجود بعض البنايات القديمة فيها والتي تخلت عنها الحكومة العراقية للشركة بموجب المادة (٧) من الامتياز،وقد قدرت عدد الآبار التي حفرتها الشركة حتى عام ١٩٣٦إلى (٣٠) بئرا، ماعد الآبار التي كانت لاتزال قيد الحفر والتي قدرت بـ(١٠) آبار[٥١].

التجأت الحكومة العراقية إلى الاستعانة بمدراء شركات النفط لإيجاد حلول لإنشاء المصفى وفق دراسة يتم الاعتماد عليها مع تخمين التكاليف المطلوبة لإنشائه،فاجتمع مجلس مدراء شركة النفط العراقية في ٢ تموز ١٩٣٥ في لندن بحضور ممثل عن الحكومة العراقية، وقد ابدى مدراء الشركة ملاحظات عدة تركزت على عدم استطاعة الحكومة العراقية إنشائه في ذلك الوقت، إذ ذكر سكليروس(John sclerosis)المدير العام وجون كادمن(John Cadman) رئيس مجلس المديرين في شركة نفط العراق ان المصفى يحتاج إلى وقت وتكاليف كبيرة وانه سيكون صغيراً ومنتجاته قليله ولايلبي حاجة السوق المحلية، لكنهم أيدوا إنشاء المصفى في بغداد على ان تقوم شركة نفط العراق بنصب ومَد أنابيب من حقول كركوك إلى بغداد مع بناء خزانات ومستودعات فيها،ورغم تكاليفه العالية الا انه سينعكس على خفض أسعار المشتقات النفطية ومنتجاته الأخرى على حد وصفهم[٥٢].

لم تقتنع الحكومة العراقية بهذه الطروحات وراحت تسعى جاهدةً لتطوير مصفى نفط القياره، إذ وجهت دعوة إلى الخبراء والمستشارين البريطانيين لتأسيس المصفى، فقد بعثت في ٦ شباط ١٩٣٦ ببرقية إلى السفارة البريطانية في بغداد لترشيح خبير في شؤون النفط والمصافي،وبعد البحث والتحري أبلغت دائرة النفط في لندن على استقدام وترشيح أي.بي كاتيرال(I.p. cateral) الذي كان يشغل منصب رئيس مديرية النفط لمدة ٢٠ سنة[٥٣]،وبعد مباحثات قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاستعانة بخبرات كاتيرال واستخدامه اختصاصيا لدرس قضية تشغيل مصافي النفط في العراق، على ان يتقاضى راتباً لايقل عن عشرة دنانير وخمسمائة فلس يومياً مع منحه مخصصات إعاشة وأجور سفر بالدرجة الأولى، فضلاً عن مصاريف أخرى[٥٤]،وبعد وصوله إلى لواء البصره تعرض كاتيرال إلى وعكة صحية ألمت به إلى درجة

انه ادخل إلى المستشفى، فقامت الحكومة وتكفلت بعلاجه وعاملته معاملة الموظفين البريطانيين[٥٥]،ألا انه لم يقم بواجبه مقارنة بالخدمات والأموال التي قدمتها له الحكومة، إذ انه قام بوضع دراسة هامشية عن مصفى نفط القياره من كافة النواحي وادعى أن الحكومة العراقية لاتستطيع تشغيل هذا المصفى ولايصلح لإنتاج مشتقات النفط بل فقط لإنتاج القير(الإسفلت)، ويجب منح المصفى إلى إحدى شركات النفط العالمية لتشغيله[٥٦] .

في تلك الأثناء قدمت وزارة الاقتصاد والمواصلات اقتراحين،تمثل الأول في أمكانية إنشاء مصفى نفط القياره على نفقة الحكومة على ان تقوم شركة استثمار النفط البريطانية بتشغيله، لان للشركة خبراء يمكنهم الأشراف وتشغيل المصفى وفق شروط يتفق عليها مع الحكومة العراقية وهي كما يلي:-

١.تقوم شركة استثمار النفط البريطانية بتشغيل المصفى وتستخدمه لمدة سنة.

٢.تجهز الشركة الحكومة بـ٣٠٠٠ طن من مستخرجات القير مجانا في أحواض التخزين أوفي البراميل الفولاذية حسب المادة (١٢) من الامتياز.

٣. تجهز الشركة الحكومة أية كميات أضافية من مستخرجات القير الزائدة عن كمية ٣٠٠٠ طن،مع مراعاة استيعاب المصفى وذلك بسعر ٦٠٠ فلس للطن الواحد.

٤.كل المنتوجات المستخرجة من النفط الخام مع مستخرجات القير المطلوبة من الحكومة تكون ملكاً للشركة.

٥.ان النفط الخام المطلوب الذي يزيد عن كمية ٣٠٠٠طن، يعد كلفة مضافة على ٢٠% عند الشروع بالتصدير[٥٧].

أما الاقتراح الثاني،فيقضي باستقدام خبير أو(ملاحظ عمل) بريطاني له خبرة في مجال استخراج النفط ومشتقاته وبراتب (٥٠) دينار شهرياً لمدة سنة،وطلبت من وزارة المالية دراسة الموضوع ومفاتحة مجلس الوزراء لبيان رأيها[٥٨]،الا إن وزارة المالية اعترضت على تلك الاقتراحات،لاسيما بمسالة تشغيل مصفى نفط القياره من قبل شركة النفط البريطانية،وعللت ذلك بقولها بان ((ليس من مصلحة الحكومة القيام بمشروع للإنتاج مباشرة وتريد التخلص من الشركات الفردية التي ترغب الربح بهذا المشروع من جانب،وتقليل الكلفة عليها منن جانب أخر))،لاسيما وان الحكومة هي اكبر مستهلك لمنتوجات المشروع، وإذا وجدت الحكومة ان المشروع فيه خسارة لها فيمكنها بيعه برمته،أو أعطاء استغلال واستثمارا لنفط مع إنشاء المصفى بامتياز واحد،وعليه وجدت وزارة المالية ان خير وسيلة للحكومة هو تشغيل المصفى مباشرة من قبلها[٥٩]،وفي ١٩ أيار ١٩٣٦ قرر مجلس الوزراء بعد دراسة مقترحات وزارة الاقتصاد والمواصلات والمالية،إيداع قضية مصفى نفط القياره إلى لجنة في المجلس الاقتصادي لبيان رأيها في الموضوع[٦٠].

وتجدر الإشارة هنا ومع خضم قضية تشغيل مصفى نفط القياره،تقدم كل من ابراهيم الشابندر ونوري فتاح وهم من أصحاب رؤوس الأموال بطلب إلى الحكومة العراقية بشان تأسيس شركة مساهمة عراقية على غرار شركة الاسمنت العراقية للقيام بتشغيل مصفى نفط القياره مباشرة بعد عزم الحكومة منح

المصفى إلى شركة الاستثمار البريطانية،الا أنهم لم يقدموا شروطهم ولم تكن لم رؤيا واضحة عن عمل المصفى،مع عدم قناعة الحكومة بمنحهم امتياز تشغيله، فتم إهمال طلباتهم[٦١]،لاسيما من قبل وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والمواصلات التي عادت وأكدت بأنها لاتحبذ تشغيل المصفى من قبل شركة مساهمة، بل تحبذ تشغيله من قبل الحكومة أو تشكيل شركة مساهمة مع الحكومة تشترك معها في رأس المال ويباع المصفى لها على ان تقوم بتشغيله على حسابها الخاص بشروط يتفق عليها الطرفان[٦٢].

اقتنع المجلس الاقتصادي في ٢٠ حزيران ١٩٣٦ باقتراح الوزارات أعلاه ، لكنه حبذ ان تقوم شركة استثمار النفط البريطانية بتشغيل مصفى النفط في القياره ،على ان ينظر في تأسيس شركة وطنية تأخذ على عاتقها تشغيل المصفى على نفقة الحكومة في المستقبل[٦٣]،وفي ١٤ تموز ١٩٣٦وافق مجلس الوزراء على مقترحات المجلس الاقتصادي ووزارة الاقتصاد والمواصلات على إيداع المصفى إلى شركة استثمار النفط البريطانية على ان تستفاد الحكومة من تجربة تشغيله خلال هذه المدة[٦٤]،وتم الاتفاق في ٢ اب ١٩٣٦ مع شركة الاستثمار البريطانية على تشغيل مصفى نفط القياره ضمن شروط تم تحديدها بسنة واحدة وتجهيز الحكومة بـ(٣٠٠٠) طن من القير مجاناً مع زيادة هذه الكمية حسب حاجة الحكومة، أما بالنسبة لمنتوجات النفط الخام فانها تعد ملكاً للشركة[٦٥] .

بدأت شركة استثمار النفط البريطانية بعملية الكشف عن موقع المصفى وبعد دراسة المشروع من جميع جوانبه الاقتصادية والفنية،قرر مهندسوها وخبرائها عدم استلام المصفى من الحكومة، بحجة عدم قابلية الأجهزة الحالية لإنتاج الكميات المطلوبة مـن القير (الإسفلت) ومشتقاته،وانه يعرض حياة عمالها ومستخدميها إلى الخطر بسب وجود نسبة الكبريت العالية المصاحبة للنفط إذا عملوا فيه[٦٦]،وجاءت المقترحات التي سبق وان قدمها الخبير البريطاني كاتيرال مطابقة لاقتراحات شركة استثمار النفط البريطانية في عدم صلاحية المصفى الحكومي للإنتاج بحالته الحاضرةً، لاسيما بعد تعرض عدد من العمال إلى حالة اختناق في احد آبار القياره،والذي تسبب بوفاة عامل وإصابة أربعة اخرين جراء الغاز المصاحب مع النفط[٦٧].

ويبدو ان الشركة وجدت في شروط تشغيل مصفى نفط القياره مع الحكومة العراقية خسارة لها وغير منصفة لجهودها،من جانبها أدركت الحكومة العراقية ان شركة استثمار النفط البريطانية لا تريد إقامة المصفى في القياره،لان ذلك سيزيد من مصاعبها لاسيما وانها كانت تعاني من قلة الموارد المالية،وعدم عثورها على النفط بكميات ونوعية جيدة في أراضي الموصل،فضلاً عن ان شركة نفط العراق وجدت فيها منافسة لها على نفط العراق،لأجل ذلك قامت بشراء اسهما، فتمت تصفية شركة استثمار النفط البريطانية وتلاشت ووزعت الأسهم على المساهمين في شركة نفط العراق،وتم تشكيل شركة فرعية تابعة لها عرفت بشركة نفط الموصل المحدودة (Mosul Petroleum Co Ltd(M.P.C لاستغلال النفط غرب نهر دجلة وهو ذات الامتياز الممنوح لشركة استثمار النفط البريطانية[٦٨].

ورغم ذلك ومع كل هذه المعوقات والنتائج السلبية القاضية بفشل العمل بمصفى نفط القياره،الا ان الحكومة العراقية اصرت على العمل به وعلى نفقتها ،إذ وافقت على مقترح مجلس الوزراء القاضي بارسال

وفد عراقي إلى لندن لعرض انشاء المصفى على الشركات العالمية،على ان تقوم وزارة الاقتصاد والمواصلات بمخاطبة وزارة الخارجية لتسهيل مهمة الوفد العراقي[٦٩]،وركزت على دور المفوضية العراقية في لندن بالأخذ على عاتقها مخاطبة الشركات النفطية ،على أثرها أخذت وزارة الاقتصاد والمواصلات تدرس نوعية نفط الموصل التابع لشركة نفط الموصل ونفط شركة نفط العراق لعرضها على الشركات العالمية لأختيار أيهما أصلح للاستعمال في المصفى المزمع انشائه وفق متطلبات السوق العراقية، مع توصيتها بان العراق لايملك معدات فنية،فانه واجب على الحكومة ارسال وفد عراقي لهذا الشأن، وأوصت في نهاية مذكرتها بعرض قضية مصفى نفط القياره مره ثانية على مجلس الوزراء لإعطاء قرار نهائي بهذه القضية[٧٠]، الا ان الحكومة تنبهت إلى وجود بيبي تومسن(p.p tomsen) الخبير في مجال النفط،في بغداد لاستثمار منابع الكبريت في العراق باعتباره مهندس ومستشار في الحكومة العراقية في قضايا النفط والمياه والمعادن، فقررت الدخول معه في مفاوضات حول قيامة بدارسة فكرة إنشاء مصفى نفط القياره،مع مستشاريه من الفنيين والخبراء على ان تقدم الحكومة له مبلغ(٢٠٠٠) باون استرليني حسب الحاجة أو من خلال تكليفه بإعمال أخرى[٧١].

وافق مجلس الوزراء في ١٧ اذار ١٩٣٧ على تعينه كمستشار نفطي للحكومة العرقية، وأوعز بان يكون تومسن وشركائه مفاوضين بالنيابة عن الحكومة مع شركات المصافي العالمية،ومن دون إرسال موظفين عراقيين إلى هناك في سبيل إنشاء وتشغيل مصفى نفط القياره واخذ تومسن بوضع التخمينات اللازمة لإنتاج النفط الخام ومشتقاته النفطية التي تحتاجها الحكومة العراقية[٧٢]،وقرر مجلس الوزراء تأجيل إنشاء مصفى نفط القياره في هذا الوقت وأوعز إلى مديرية الأشغال العامة بحماية المصفى وصيانته حتى البت في القضية،رغم إن وزارة الاقتصاد والمواصلات كانت قد أوصت مجلس الوزراء بضرورة ترك مصفى نفط القياره على حاله دون إدخال أي تحسينات عليه، الا إن مجلس الوزراء أراد الوصول إلى نتائج نهائية بالاعتماد على تقرير تومسن وشركائه[٧٣]،رغم التأجيلات الكثيرة التي اقرها في جلسات في مجلس الوزراء[٧٤]،وفي النهاية توصل تومسن إلى النتائج السابقة نفسها حول ضرورة القيام بإعمال مختبريه كبيرة،والتي تحتاج بدورها إلى معدات فنية لاتتوفر لدى الحكومة، وكذلك دراسة نوعية النفط المستخرج والذي يحوي على نسبة كبريت عالية جداً،لكي يتسنى للشركات معرفة مايحتاجه المصفى من معدات،وأوصى التقرير أن تخول وزارة الاقتصاد والمواصلات بمفاوضة شركات المصافي الشهيرة للحصول على مصفى قادر على إنتاج منتجات النفط تتطلبها أسواق النفط العراقية سواء من شركة نفط الموصل أو من شركة نفط العراق[٧٥]،وبعد كل هذا الجهد الكبير في سبيل تطوير التنمية الصناعية في العراق، والنتائج السلبية بخصوص مصفى النفط في القياره قررت الحكومة تأجيل النظر في إنشائه،لاسيما وان الأوضاع السياسية العامة للبلاد في الداخل والخارج كانت مضطربة إلى حداً ما مع بداية قيام الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥).

المحور الرابع. مجلس الأعمار وتأثيره على مصفى نفط القياره.

انعكست أحداث الحرب العالمية الثانية على سياسة شركات النفط في العراق،التي تأثرت هي الأخرى بها وقررت إيقاف أعمالها بصورة تامة،إذ غادر معظم الخبراء العراق، وأصبح من الصعب استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتنمية الإنتاج[٧٦]،كما قررت الشركات وبإيعاز من الحكومة البريطانية بتقليص وتسريح عدد كبير من العمال والمستخدمين وعمال أنابيب النفط ومحطات الضخ في العراق،هذه الأحداث أظهرت نتائجها السلبية على التنمية الاقتصادية التي كان يشهدها العراق نتيجة زيادة إيرادات النفط[٧٧]،أما مصفى نفط القياره فانه ومنذ ان تركته الحكومة على حالته في عام ١٩٣٧،ولم يطرأ عليه أي تطوير،وبقي تحت إشراف مديرية الإشغال العامة التابعة لوزارة الاقتصاد،التي أخذت على عاتقها حمايته وحراسته، ولما كانت آلاته ومعداته ومكائنه موجودة ومن دون عمل فان الحكومة حاولت سحبها للاستفادة منها في مشاريع اخرى ،إذ طلبت لجنة المصايف في ٣١ تموز ١٩٤٣ من وزارة الاقتصاد تسليمها مكائن توليد الطاقة الكهربائية الموجودة في مصفى نفط القياره،لتطوير وترقية المصايف في العراق ولاسيما في منطقة (شقلاوه) التابعة لمتصرفية لواء اربيل[٧٨]، ولما كان المصفى معطل فان وزارة الاقتصاد أخذت تستعلم من وزارة المالية والوزارات الأخرى وجهة نظرها في أمر تسليم مكائن الطاقة الكهربائية إلى لجنة المصايف،فأبدت وزارة المالية موافقتها لتأسيس مشروع كهرباء شقلاوه بشرط ان تقوم لجنه خاصة بتقدير أثمانها[٧٩].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية،تسارع إنتاج النفط في العراق،بسبب الطلب العالمي عليه، وانعكس ذلك على زيادة واردات الحكومة وبالتالي تشجيعها لتبني سياسة توجيه الإيرادات النفطية للأغراض الاستثمارية في عموم العراق[٨٠]،ورأت الحكومة أن تستفيد من((البنك الدولي للإنماء والأعمار)) في إقراضها مبلغ(١٢,٨) مليون دولار في سنة١٩٥٠ لتمويل مشاريعها الاقتصادية[٨١]،لكن البنك الدولي نصح الحكومة العراقية بإقامة مثل هكذا مجلس في العراق وبشكل دائم ومستقل،لان سرعة تبديل الوزارات من شانه أن يعرقل ويعطل تنفيذ المشروعات الخاصة طويلة الأجل،فاقتنعت الحكومة العراقية وأصدرت قانون رقم(٢٣) لسنة ١٩٥٠ القاضي بتأسيس مجلس الأعمار في العراق[٨٢].

تكون للمجلس ميزانية خاصة اعتمدت على مجموع واردات الحكومة المتأتية من عائدات النفط،وخصصت ٧٠% منها لهذا المجلس بعدما أجرت الحكومة تعديلاً على قانون مجلس الأعمار في عام ١٩٥٠[٨٣]، في تلك الاثناء تم تأسيس((مصلحة مصافي الحكومية))التي شرعت وفق القانون المرقم(٩) لسنة ١٩٥٢ وبموجبه انتقلت حقوق الحكومة إلى هذه المصلحة وحصر بها موضوع تصفية وبيع وتوزيع النفط ومشتقاته لغرض الاستهلاك المحلي[٨٤]،وعلى أثره وضع مصفى نفط القياره تحت تصرف مصلحة المصافي الحكومية،التي أدركت أهمية نفط القياره الخام المحتوي على درجة كبيرة من اللزوجة كونه مصدراً وافراً للقير،الا إن المصلحة سلمته إلى وكيلتها شركة نفط خانقين المحدودة وطلبت نقله إلى المفتية في البصرة ليكون وحدة متممة لمصفى النفط فيها وتشغيله ومن ثم تزويد المنطقة

الجنوبية بهذه المادة،وتم فعلاً تفكيكه ونقله ومن ثم إعادة نصبه في البصرة على الرغم من تكاليفه التي وصلت إلى (١١٥,٠٠٠) الف دينار تقريبا بعد إبدال مواده التالفة والمتآكلة[٨٥].

ومنذ أواخر عام ١٩٥٢ أخذ مجلس الأعمار على عاتقة مسؤولية أنجاز مصفى نفط القياره وباشرت به وزارة الاقتصاد وفق سياسة الدولة الرامية إلى نشر الصناعات الوطنية في العراق لتوفير العمل لسكان تلك الأماكن مع الأخذ بالإرشادات التي كانت تقدمها بعثة المصرف الدولي لاسيما من قبل بعض الخبراء أمثال ايفرسن(Iversen) واللورد سولتر(Solter)[٨٦].

جرت مفاوضات بين وزير الاقتصاد العراقي نديم الباجه جي مع مدير شركات النفط في العراق بمباحثات طويلة لتزويد مصفى نفط القياره الجديد بالنفط الخام من قبل شركة نفط الموصل لسد احتياجات الحكومة من مشتقات النفط،فاشترطت الشركة عدة شروط مقابل موافقتها ومن بينها:ـ

١. أن يحتسب النفط المجهز من القياره بما يقابله في تنفيذ مايترتب علـى إنتاج شـركة نفط الموصل بموجب الاتفاقية مع الحكومة العراقية.
٢. أن تكون نسبة ١٢% من النفط الناتج فـي القياره والذي يجهز بـدون مقابل، واجباً مترتباً على شركة نفط الموصل بموجب المادة(٣) قدر ما يتعلق الأمر بالإنتاج من القياره .
٣. تجهيز الشركة بمشتاقات النفط بنسبة٢٠% وبسعر الكلفة من إنتاج المصفى[٨٧].

دعت الحكومة العراقية الشركات العالمية لتقديم العطاءات في أوائل تموز١٩٥٣ وحصلت شركة ((لومس))البريطانية على تجهيز المكائن وإنشاء المصفى في القياره، واشتركت شركة ((دي.سي.ويليم بريس المحدودة)) بالقيام بالاعمال الهندسية لمدينة المصفى وإعمال الانشاء بالنيابة عن شركة لومس وقدر مبلغ المقاولة المتفق عليه ١,١٥٠,٠٠٠دينار[٨٨]،وفي نهاية عام ١٩٥٣ تم المباشرة في إنشاء المصفى وقدرت قابليته الإنتاجية (٦٠,٠٠٠) الف طن من القير سنوياً أي ما يعادل تصفية(٢٠٥٠) الف برميل يومياً،فضلاً عن المنتوجات الأخرى المستخرجة من عملية التصفية كالبانزين والنفط الخفيف والثقيل، كما وضعت الخطط الكفيلة لبناء معمل لصنع البراميل الفولاذية لتعبئة القير تكون طاقته الإنتاجية(٦٠٠) برميل في اليوم[٨٩]،وبعد جهد كبير أنجز بناء مصفى نفط القياره في ٢٨ أيار ١٩٥٥،واخذ بالإنتاج تحت إدارة شركة لومس مدة عام واحد، إذ سلم إلى مصلحة المصافي الحكومية في ٢٨ ايار١٩٥٦، وبناءً على ذلك فقد أصدرت شهادة أنجاز العمل النهائية من قبل مجلس الأعمار[٩٠]،كما تم تصميم مشروع الحي العصري في القياره لبناء دور للعمال من الحجر والطابوق وبمبلغ (١٤٥,١٤٣) دينار على أساس عصري وحضاري وزود المصفى بمحطات لتوليد الطاقة الكهربائية،وتم فرش المنطقة بالحجر المكسور لكافة الطرق المؤدية إليه[٩١].

حصلت شركة نفط الموصل على ٢٠% من الإنتاج وبسعر الكلفـة مقابل تجهيز مصفى نفط القياره للنفط الخام الثقيل حسب الطلب من محطة عزل الغاز المجاورة له،والتي أنشئت فـي أوائل صيف ١٩٥٥،كما تم بناء حوضين سعة ٥٠٠٠ برميل[٩٢]،وقد كلف هذا المشروع مبلغاً نهائياً قدره(٢,١٨٥,٠٠٠) دينار واشتمل المصفى على مشروع لإسكان موظفيه ومستخدميه وعماله

البالغين(٢٠٠)عامل مع معمل لإنتاج البراميل الفولاذية،فضلاً عن كلفته هذه فقد خصص مجلس الأعمار مبلغاً قدره(٥٠٠,٠٠٠)دينار كرأسمال لتشغيل مصفى نفط القياره[٩٣] الا إن هنالك مشكلة ظهرت في الأفق الا وهي عدم استطاعة المصفى على تصفية نفط القياره بشكل كبير الا بنسب محدودة لمنتجات النفط بسبب وجود الشوائب ونسبة الكبريت العالية عندها أخذت الحكومة بدراسة إمكانيات مصفى نفط القياره من الناحيتين الفنية والاقتصادية وعهد بذلك إلى وزارة الاقتصاد،والتي تبين لها أن من الأصلح الاستعانة بنفط كركوك بدلاً من نفط القياره الثقيل الذي لايصلح الا لإنتاج الإسفلت،أما نفط كركوك فانه من النوع الخفيف ويصلح للتصفية وإنتاج مشتقات النفط الأخرى التي قد تسد احتياجات الألوية الشمالية وتخفف الضغط عن مصفى الدورة[٩٤]،وأشترط نديم الباجه جي موافقة مدير شركة نفط العراق على ذلك بالشروط نفسها وبالأسعار التي يجهز فيها مصفى الدورة من محطة K2 (في بيجي) على ان تتولى الحكومة بنفسها مد أنبوب لنقل النفط الخام من تلك المحطة إلى مصفى نفط القياره[٩٥]،فوافقت الشركة على ذلك واشترطت موافقة الحكومة على إنشاء أحواض وتسهيلات أخرى على حسابها في محطة K2 لخزن النفط الخام من أجل إرساله إلى مصفى نفط القياره[٩٦].

أعلن مجلس الوزراء في ٨ نيسان ١٩٥٧ موافقته على الترتيبات الخاصة بتجهيز مصفى القير الحكومي في القياره بنفط كركوك،وعلى أثرها ابلغ وزير الاقتصاد نديم الباجه جي في ٢٢ نيسان ١٩٥٧شركة نفط العراق حول موافقة الحكومة العراقية على تنفيذ هذا المشروع،فتم الاتفاق بشكله النهائي[٩٧]،وأخذ مصفى نفط القياره بإنتاج العديد من المنتجات النفطية من البانزين ونفط الديزل،إذ تم عرض الإنتاج للاستهلاك المحلي في عموم لواء الموصل،فمثلاً كان يباع الغالون الواحد من نفط الديزل بسعر(١١) فلس في مستودع النفط في باب سنجار كما يباع بالسعر نفسه في عموم مستودعات النفط[٩٨]،واما إنتاج المصفى من القير فأنه أصبح متوفرا في العراق فبعدما كان يكلف المقاولين٣٠ دينارا للطن الواحد في السابق من خارج البلد إلى البصرة،أخذ يباع بسعر (١٢) دينار للطن الواحد،وتضاف اليه بحدود(٥) دنانير إذا ما أريد تعبئته في البراميل المصنعة في مصفى نفط القياره،لاسيما إذا كانت الكميات كبيرة وعدم توفر وسائل نقل كافية لنقله إلى كافة أنحاء العراق في تلك الفترة[٩٩]،وعلى الرغم من قيام مصفى الدورة ومصفى نفط القياره بعمليات إنتاج وتصفية لمشتقات النفط في العراق،الا إن نسبة إنتاجه واطئة جداً إذا ما قورنت مع بعض البلدان المنتجة ولم يحتل مكانة متكافئة بين بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط

وحقيقة الأمر وحسب هذه المعطيات فأن مصفى نفط القياره نجح في إنتاج القير(الإسفلت) والنفط الأسود أكثر من مشتقات النفط الأخرى إلى درجة أنه أستطاع أن يصدر فائض هذه المادة إلى خارج العراق وأصبحت له أسواقاً رائجة في بعض البلاد لاسيما تركيا وسوريا وسيلان(سريلانكا)فيما بعد[١٠٠]،لأنه يمتاز بصلابة وجودة نوعيته لاسيما بعد إضافة ومزج مادة زيت الغاز إليه والتي تكون مصاحبة للقير أثناء الانتاج،وكما هو معلوم بان كل (٦٠,٠٠٠) طن من القير يصاحبه(٣٠٠٠) طن من زيت الغاز و(٨,٥٠٠) طن من الكازولين،إذ تمزج المادة الأولى مع القير وتطرح المادة الثانية لاستخدامها

كونها وقوداً للمصفى نظراً لرداءته واحتوائه على نسبة عالية من الكبريت وما تبقى منهما يعرض للبيع[١٠١]،لكن العمل توقف في مصفى نفط القياره بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،لكثرة القير آنذاك ولإنتاجه في مصفى الدهون في مصفى الدورة ثم أعيد تشغيله فيما بعد عام ١٩٦٣ [١٠٢].

الخاتمة

شكل مصفى نفط القياره رافداً مهماً للاقتصاد العراقي في العهد الملكي رغم إنتاجه مادة القير فقط،الا انه استطاع إن يسد احتياجات البلاد دون الاعتماد على القير المستورد، لقد خرجت هذه الدراسة بنتائج أساسية بشان هذا المصفى ويكمن إجمالها في النقاط الآتية-

١. ان نفط القياره كان معروفاً منذ القدم في العراق القديم وتم استخدامه في العديد من المجالات وهذا ما تم تدوينه من قبل الرحالة والاثاريين الأوائل.
٢. سعت الحكومة العراقية منذ الوهلة الأولى من اكتشاف النفط في العراق إلى إنشاء مصفى للنفط في القياره يأخذ على عاتقه إنتاج مشتقات النفط الضرورية من بانزين وكاز والمواد الأخرى.
٣. إن المشكلة الرئيسية في مصفى نفط القياره هي نسبة الكبريت العالية المرافقة مع النفط المستخرج مما جعله ثقيل نسبياً وقلة جودته مقارنة بنفط كركوك هذه المشكلة جعلت الشركة تحجج فيها دون تطوير الإنتاج .
٤. سعت الحكومة جاهدةً حل مشكلة النفط الثقيل بالاعتماد على مستشارين وخبراء عالميين للنفط ورصدت لأجل ذلك مبالغ كبيرة من الأموال،الا إن النتائج لم تكن تذكر في مصفى نفط القياره.
٥. بعد تشكيل مجلس الأعمار وزيادة عائدات نفط العراق، أدرجت الحكومة تطوير مصفى نفط القياره ضمن منهاجها، وتم إدخال معدات وآلات حديثة في المصفى،كما قامت بإنشاء بنايات ومعمل للبراميل ومنازل للموظفين وفق معايير عصرية.
٦. رغم كل الجهود الكبيرة التي قامت بها الحكومة لتطوير مصفى نفط القياره،الا إن ثقل النفط بسبب نسبة الكبريت ضلت حائلاً أمام تطويره، مما اجبر الحكومة على الاستعانة بنفط كركوك الخفيف لاستعماله في المصفى، ومن خلاله تم إنتاج مشتقات النفط الضرورية وتوزيعها على الأسواق الحكومية.

المراجع:

(١) البتيومين يشمل النفط الخام والقار والشمع المعدني البدائي،والبتومن كلمة رومانية تعني(القار أو القير) العربية،وتعني الإسفلت بالفرنسية والانكليزية والكلمة أصلا مأخوذة من الزفت العربية أيضا، والبتيومين تعني مكان صنع القير ومن هنا جاءت تسمية (القياره) بمدينة الموصل بهذا الاسم ،للمزيد من التفاصيل ينظر، أمين معلوف،"النفط"، مجلة المقتطف، القاهرة، المجلد٧٢، ج٥، ايار١٩٢٩، ص ص ٥١٨- ٥٢١.

(٢) بشير فرنسيس وكوركيس عواد "أصول وأسماء الأمكنة العراقية" مجلة سومر، ج١،المجلد ٨، بغداد، ١٩٥٢، ص ٢٧٤؛ ستانتون هوب، معركة البترول، ترجمة، خيري حماد، بيروت،(د، ت)، ص٢٧.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار أحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت،(د.ت)، ص٣٥٨.

(٤) محمد بن جبير، رحلة بن جبير، دار صادر،(بيروت،١٩٨٠)، ص٢٠٩.

(٥) محمد بن عبدالله بن محمد الطنجي،رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، ج(١، ٢)، مراجعة درويش الجويدي،(بيروت،٢٠٠٩)، ص ص ٢٠٩-٢١٠.

(٦)كارستن نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة، محمود حسين الأمين، ط١، (بغداد،١٩٦٥)،ص١٢٠.

(٧) رحلة جاكسون، مشاهدات بريطاني في العراق سنة ١٧٦٧، تعريب سليم طه التكريتي، بغداد،(د.ت)،ص٩٧.

(٨) جيمس بنكنغهام ،رحلتي إلى العراق سنة ١٨١٦، ترجمة، سليم طه التكريتي ،ج١، مطبعة اسعد، (بغداد ، ١٩٦٨)، ص١٤٣.

(٩) سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م ، ص٢٨٤.

(١٠) للأطلاع على تفاصيل تلك الوثائق ينظر، صباح اعقاب الجراح، الأملاك السنية في الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، كلية الاداب،(جامعة الموصل،٢٠٠٠)، ص ص ١٢١-١٢٢.

(١١) مهندس وجيولوجي ألماني اشتهر بكتاباته في السياسة الدولية وبأبحاثه الجغرافية،كان مهتماً بالنفط العراقي اذ قدم العديد من التقارير إلى الحكومة الألمانية وعد نفط العراق أفضل من نفط روسيا لاسيما نفط الموصل وللمزيد من التفاصيل ينظر، عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي،الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، وزارة الأعلام،(بغداد، ١٩٧٣)،ص ٦٧.

(١٢) سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، ج١، مطبعة الزهراء، (بغداد،١٩٥٢)،ص ص١١ـ١٢.

(١٣) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق١٩٢٥-١٩٥٢، ط١،(بغداد،١٩٨٠)، ص٢١.

(١٤) يوسف إبراهيم يزبك، النفط مستعبد الشعوب،ج١،(بيروت، ١٩٣٤)، ص ص ٧٧- ٧٨.

(١٥) كالوست سركيس كولبنكيان(١٨٦٩-١٩٥٥)،ولد قرب اسطنبول من أسرة أرمينية تعمل في مجال البنوك والمتاجرة بالنفط الروسي،درس الهندسة في بريطانية،وسافر إلى مدينة باكو النفطية في روسيا ليكسب خبرة وإقامة العلاقات التجارية هنالك،وأصبح من أوائل المدركين لإمكانية الاستغلال النفطي في الدولة العثمانية ولكثرة تقاريره عن النفط العراقي أصبح اسمه مقارناً بالنفط العراقي بعد حصوله على حصة٥% منه، ومنها عرف بالسيد خمسة بالمائة أو Mr.Five،انتقل إلى لشبونة في البرتغال وتوفي في ٢٠ تموز ١٩٥٥مخلفاً ورائه ثروة قدرى بـ٧٠ مليون دولار للمزيد ينظر،مؤسسة كالوست سركيس قسم الجماعات الأرمنية،كالوست سركيس غولبنكيان الرجل والمآثر كراسة صادرة بمناسبة الذكرى المئة والثلاثين لولادته ١٨٦٩-١٩٩٩،(ليشبونة،١٩٩٩)، ص ص٧-١٢.

(١٦) هارفي أوكونور،الأزمة العالمية في البترول،ترجمة ،الدكتور عمر مكاوي ،مراجعة،الدكتور راشد البراوي، دار الكاتب العربي ،(القاهرة، ١٩٦٧)، ص٣٧٠ .

(١٧) Stephen Hemsley Longrigg,Oil Middle East, Oxford london,1961, p.14 .

(١٨) شارل عيساوي، التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب ١٨٠٠-١٩١٤، ترجمة، روؤف عباس حامد، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية،(بيروت،١٩٩٠)، ص٥٣٨.

(١٩) التكريتي، المصدر السابق، ص١٢.

(٢٠) يزبك، المصدر السابق، ص ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢١) العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

(٢٢) التكريتي، المصدر السابق، ص ص٧٠-٧١.

(٢٣) العلوجي واللامي، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٢٤)جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط١٩٠١-١٩٧٢، الأهلية للنشر والتوزيع ،(بيروت،١٩٧٧)، ص٧٨.

(٢٥) طه الهاشمي، جغرافية العراق ، ط١، مطبعة المعارف،(بغداد ، ١٩٣٣)، ص ص ٢١٧-٢١٨.

(٢٦) للمزيد عن الملك فيصل ودوره في حكم العراق ينظر عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول ودوره في تاسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، ط١،دار الشؤون الثقافية العامة،(بغداد،١٩٩١) .

(٢٧)أمين معلوف،"النفط في العراق"،مجلة المقتطف،القاهرة ،ج١،المجلد،٧٣ ،١ تموز ١٩٢٨،ص٣٤.

(٢٨) للمزيد من التفاصيل ينظر،شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها،ط١،المطبعة الكاثوليكية (بيروت،١٩٤٩).

(٢٩) للمزيد ينظر،نوري خليل العاني "كيف تحولت شركة إنماء النفط البريطانية إلى شركة دولية"، مجلة النفط والتنمية، بغداد ، العدد٦، السنة٦، اذار ١٩٨١.

(٣٠) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق،ج١،ترجمة،فاروق الحريري،مطبعة عصام،(بغداد ،١٩٧٩)، ص١٣٧.

(٣١) كامل السامرائي،القوانين الخاصة بالنفط،منشورات المكتبة الأهلية،(بغداد،١٩٦٧-١٩٦٩) ص ص١٥٥-١٥٦.

(٣٢)جمال حمدان، بترول العرب دراسة في الجغرافية البشرية،ط١،دار المعرفة(مصر،١٩٦٤)ص ص ٦٥-٦٦.

(٣٣)السامرائي،المصدر السابق، ص١٥٦.

(٣٤) دار الكتب والوثائق العراقية،ملفات الداخلية، الملف ٩٨١٠ /٣٢٠٥٠، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات (٤٠٢٦) إلى وزارة الداخلية،١٥ حزيران ١٩٣٣، و٦٠، ص٥٣. وسنشير اليه اختصاراً بـ(د.ك.و).

(٣٥) المصدر نفسه، كتاب من متصرفية لواء الموصل إلى وزارة الداخلية، ٢٤ ايلول ١٩٣٣، و٣٤، ص٣٥.

(٣٦)المصدر نفسه، قائمة باسماء بلديات الالوية التي تحتاج إلى مادة القير من مصفى القياره، و٢٧،ص٢٨.

(٣٧) المصدر نفسه،كتاب متصرفية لواء كركوك(٧٠٧٨) إلى وزارة الداخلية،٣٠ ايلول ١٩٣٣، و٣٠،ص٣١.

(٣٨)المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات (٧٨٥٥) إلى وزارة الداخلية،٨ تشرين الثاني ١٩٣٣ و٢٠، ص١٧.

(٣٩) المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات (٨٥٦٢) إلى متصرفية لواء الموصل،١٠ كانون الاول ١٩٣٣، و١٦، ص١٦.

(٤٠) المصدر نفسه،كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(٢٦٦٢) إلى وزارة الداخلية ،١٧ نيسان ١٩٣٤،و١٢، ص١٢؛ جريدة البلاغ، العدد ٤٩٩، ١٤تموز ١٩٣٦.

(٤١) سعيد حماده،النظام الاقتصادي في العراق،المطبعة الأمريكية،(بيروت،١٩٣٨)،ص ص ٩٧-٩٨؛غروبا، المصدر السابق، ص١٥٠.

(٤٢) للمزيد عن مصفى الوند وشركة نفط خانقين ينظر، علي معجل خلف عودة الشعيبي،شركة نفط خانقين المحدودة، رسالة ماجستير، كلية التربية(ابن رشد)، (جامعة بغداد، ٢٠٠٢)، ص ص ١٤٠-١٤١.

(٤٣) ثابت عبد النور،ولد عام ١٨٩٠ في مدينة الموصل،أصبح ضابطاً في الجيش العثماني،والتحق بالثورة العربية في سوريا،وكان على الديانة المسيحية ثم أسلم وأدى فريضة الحج،جاء إلى بغداد في تشرين الثاني ١٩٢١وبرز في السياسة الوطنية حتى أصبح نائباً عن الموصل في انتخابات١٩٣٠،عين مديراً لشؤون النفط في وزارة الاقتصاد والمواصلات عام ١٩٣٢،ثم عين مستشاراً بالمفوضية العراقية في لندن وممثلاً لشؤون النفط عام١٩٣٤،للمزيد ينظر، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي،الديوان، الملف ٣١١/١٧١٨، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات (١٦٠٣)إلى مجلس الوزراء، ٢٢ نيسان ١٩٣٣، و٥٨، ص٧٣؛ نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦،منشورات مركز دراسات الخليج العربي،(البصرة،١٩٨٣) ،ص ٧٨.

(٤٤)د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الديوان، الملف١٧٨١ /٣١١، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات (٢٥٦) إلى مجلس الوزراء ،٢٠ تموز ١٩٣٢، و٤٩، ص ص٥٩-٦٢.

(٤٥) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، قرار مجلس الوزراء (٢٤) أيفاد ثابت عبد النور،٢ أيار ١٩٣٢، و ٥٧ ، ص٧٢.

(٤٦)المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى رئيس الوزراء حول تقرير مدير أمور النفط، ٢١ تموز ١٩٣٢، و(٧٧ ،٧٨)، ص ص٩٤- ٩٥.

(٤٧)محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية ،معهد الدراسات العربية العالمية،(القاهرة،١٩٥٥)، ص ص١٣٥-١٣٦.

(٤٨) محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية،دراسة تحليلة في موارد الثروة، وزارة الثقافة والأعلام،(الموصل،١٩٨٠)، ص١٧٦.

(٤٩) جريدة فتى العراق" مشروع مصفى النفط" العدد ٧٩، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٤.

(٥٠) جريدة البلاغ، العدد٤٢٢، ٨ تشرين الأول ١٩٣٥.

(٥١) المصدر نفسه، الأعداد ٤٧٠، ٣١ اذار ١٩٣٦؛ ٥٣٤، ٤ نيسان ١٩٣٦.

(٥٢)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي،الديوان، الملف ٣١١/١٧١٨،اجتماع مدراء شركة النفط العراقية،٥ تموز ١٩٣٥،و (٣٩، ٤٠ ،٤١)، ص ص ٤٠-٤٨.

(٥٣) المصدر نفسه،كتاب السفارة البريطانية في بغداد(١٣٤) إلى وزارة الخارجية،١٤اذار ١٩٣٦،و ٢٤، ص٢٤.

(٥٤) المصدر نفسه، قرار مجلس الوزراء حول استقدام المستر كاتيرال لدرس قضية مصفى النفط، القرار (١٣) في ٢٨ تموز ١٩٣٦، و ٢١، ص ٢١.

(٥٥) المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(١٧١٤٨) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء، ٢٨ تشرين الثاني١٩٣٦، و(١٥،١٦)، ص ص ١٥-١٦.

(٥٦) المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(١٢٠) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء، ٩ شباط ١٩٣٧، و١٢، ص١٢.

(٥٧) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(٥٩٨٣) إلى سكرتير مجلس رئيس الوزراء، ٢٩ نيسان ١٩٣٦، و ٣١، ص ص ٣١ -٣٢.

(٥٨) د.ك.و،ملفات وزارة المالية، الديوان،الملف ٣٢١١٠/٢٨١ كتاب ديوان مجلس الوزراء (١٣٥٥) إلى وزارة المالية، ١٧ ايار ١٩٣٦، و ٣٠، ص ٣٤.

(٥٩) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، كتاب وزارة المالية(٤٣٢) إلى سكرتير مجلس رئيس الوزراء،١٦ أيار ١٩٣٦، و٣٢، ص٣٣.

(٦٠)المصدر نفسه، قرارات مجلس الوزراء،إيداع قضية مصفى القياره إلى المجلس الاقتصادي،١٩ ايار ١٩٣٦، و٣٠ ، ص٣٠ .

(٦١) للمزيد بشان هذه الطلبات ينظر، د.ك.و،ملفات وزارة المالية، الديوان،الملف ٣٢١١٠/٢٨١،صورة طلب ابراهيم الشابندر ونوري فتاح، ٢٧ ايار ١٩٣٦، و (١٥ ،١٦، ١٧، ١٨)، ص ص١٧-٢٠.

(٦٢)المصدر نفسه، كتاب وزارة االمالية(٤٩١) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء، ٣ حزيران ١٩٣٦، و١٤، ص١٦.

(٦٣) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، ، كتاب سكرتارية المجلس الاقتصادي(٧٩) إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات ،١ تموز ١٩٣٦، و ٢٩، ص٢٩؛ جريدة الاستقلال، العدد ٢٨٣٨ ،٤ اب ١٩٣٦.

(٦٤) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، قرارات مجلس الوزراء منح شركة استثمار النفط البريطانية انشاء مصفى القياره ، ١٤ تموز ١٩٣٦، و ٢٨، ص٢٨.

(٦٥) د.ك.و،ملفات وزارة المالية، الديوان،الملف ٣٢١١٠/٢٨١، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(١١٢٤٣) إلى شركة استثمار النفط البريطانية ،٢ اب ١٩٣٦، و(٩، ١٠)، ص ص ٩-١٠.

(٦٦) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(١٢٠) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء، ٩ شباط ١٩٣٧، و١٢، ص١٢.

(٦٧) جريدة فتى العراق، العدد ٢٠٧، ١٦ اذار ١٩٣٦.

(٦٨)جاسم محمد خلف،جغرافية العراق(الطبيعية والاقتصادية والبشرية)،ط٣،جامعة الدول العربية،دار المعرفة،(القاهرة،١٩٦٥) ص٢٩٣.

(٦٩) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨، قرار مجلس الوزراء على مشروع مصفى النفط،٣٠ كانون الثاني ١٩٣٧، و١٣، ص١٣.

(٧٠) المصدر نفسه،كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(م/١٧٠) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء ٢٠ شباط ١٩٣٧، و١٠، ص١٠.

(٧١) المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(م/٢١٥) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء ، ٨ اذار ١٩٣٧، و٦، ص٦.

(٧٢)المصدر نفسه، قرار مجلس الوزراء بشان مصافي النفط،١٧ اذار ١٩٣٧، و٤، ص ٤.

(٧٣) د.ك.و،ملفات وزارة المالية، الديوان،الملف ٣٢١١٠/٢٨١، كتاب مجلس الوزراء(٢١٣٢) إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات ،١٦ اذار ١٩٣٧، و٥ ، ص ٥.

(٧٤) للاطلاع على تلك التاجيلات ينظر، د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الملف ٣١١/١٧١٨،قرارات مجلس الوزراء، مصفى النفط في القياره،٩ اذار ١٩٣٧، و٨، ص٨؛ قرار مجلس الوزراء ،٢٥ اذار ١٩٣٧، و٢، ص ٢.

(٧٥) المصدر نفسه، كتاب وزارة الاقتصاد والمواصلات(٨٢٩) إلى سكرتارية مجلس رئيس الوزراء، ١٩ ايلول ١٩٣٧، و٣، ص٣.

(٧٦) العبوسي، المصدر السابق، ص ص ٦٤-٦٥.

(٧٧) للمزيد من التفاصيل ينظر،نوري عبد الحميد خليل،"وقائع التنافس الدولي على النفط العراقي خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد ١٠، السنة ٩، حزيران ١٩٨٤ .

(٧٨) د.ك.و،ملفات وزارة المالية، الديوان،الملف ٣٢١١٠/٢٨١، كتاب رئاسة لجنة المصايف(٩٠) إلى وزارة الاقتصاد،٣١ تموز ١٩٤٣، و٣ ، ص ٣.

(٧٩) المصدر نفسه ،كتاب وزارة المالية(١٣٩٧٣) إلى وزارة الاقتصاد،٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، و ٦،ص ٦؛ وللاطلاع على مزيد من التفاصيل ينظر، المصدر نفسه، الكتب المتبادلة بين وزارة الاقتصاد والوزارات الاخرى، و (١، ٢ ، ٧، ٨) ص ص ١-٨.

(٨٠)عباس النصراوي،الاقتصاد العراقي النفط.التنمية.الحروب.التدمير.الافات ١٩٥٠-٢٠١٠، ط١، ترجمة، محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية،(بيروت،١٩٩٥)، ص ص ٣٣-٣٤.

(٨١) Alfred Michaelis, "The Middle East Economy in 1950", Middle East Journal,Vol 5, No.2, (September, 1951),p.235.

(٨٢)للمزيد ينظر، عبدالله شاتي عبهول،مجلس الاعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير ، كلية الاداب (جامعة بغداد،١٩٨٣)؛جريدة الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣٦ ،٢٧ ايار ١٩٥٠.

(٨٣) المصدر نفسه، العدد ٣٠٦٦، ٢٤ شباط ١٩٥٢.

(٨٤) للمزيد حول تأسيس مصلحة المصافي الحكومية وقانون رقم(٩) ينظر وزارة النفط والمعادن،مصلحة مصافي النفط الحكومية، بغداد، ١٩٦٧ -١٩٦٨، ص ص ٧-٨.

(٨٥) "تقرير عن مصافي النفط"، مجلة غرفة تجارة بغداد ، بغداد ،ج٦، السنة ١٧،حزيران ١٩٥٤، ص٢٠.

(٨٦)البنك الدولي للإنماء والأعمار،تقدم العراق الاقتصادي،(واشنطن،١٩٥٢)، ص٣٤.

(٨٧) د.ك.و،ملفات البلاط الملكي،الديوان،الملف ٣١١/٦٤٣، من مدير شركات نفط العراق المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة إلى وزير الاقتصاد نديم الباجه جي ، و٤٦، ص٩٣.

(٨٨)الحكومة العراقية،مجلس الأعمار ووزارة الأعمار،التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، بغداد،(د.ت)، ص٥٨.

(٨٩) اتحاد الصناعات العراقية،دليل الصناعات العراقية الكتاب السنوي،(بغداد،١٩٦٨)، ص٣٥٧ ؛جريدة فتى العراق، العدد ٣١ ، ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٣.

(٩٠)الحكومة العراقية، مجلس الأعمار ووزارة الأعمار،التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦،(بغداد،١٩٥٧)، ص٣١ ؛ جريدة فتى العراق، العدد ٦٣، ١١ اب ١٩٥٥.

(٩١) مجلس الأعمار،التقرير السنوي ١٩٥٥-١٩٥٦...، ص٣٠؛ جريدة فتى العراق، العدد ٢٠٥٦، ٢٣ ايار ١٩٥٧.

(٩٢)شركة نفط العراق ـ البصرة ـ الموصل ، نفط العراق عام ١٩٥٥،(لندن ،١٩٥٦)،ص١٩؛ تقرير عن مصافي النفط...،المصدر السابق، ص٢٠.

(٩٣) الحكومة العراقية،مجلس الأعمار ووزارة الأعمار،أسبوع الاعمار الثاني اذار ١٩٥٧،أعمار العراق، بغداد (د.ت) ، ص٣٨ .

(٩٤) أنشئ هذا المصفى عام ١٩٥٥ في منطقة الدورة الواقعة على بعد ١٧ كيلو متر جنوب بغداد،وينتج مختلف أنواع منتجات النفط وبمعدل(٢٥,٠٠٠) برميل يومياً للمزيد ينظر محمد فهمي ومصطفى جواد واحمد سوسة، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠،وزارة الإرشاد،(بغداد،١٩٦٠)، ص٧٧٢ .

(٩٥)كتاب وزارة الاقتصاد المرقم(٨٤٣٢) إلى شركة نفط العراق،٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، مقتبس من الباجه جي، حقائق وارقام عن سياسة النفط١٩٥٤-١٩٥٧...، ص٩٥.

(٩٦) كتاب شركة نفط العراق المرقم(س ار.١/١٠٤/٧٥٤٤) إلى وزارة الاقتصاد ، ٢٨ اذار ١٩٥٧، مقتبس من المصدر نفسه، ص٩٦.

(٩٧)كتاب وزارة الاقتصاد (٢٦٤٣) إلى شركة نفط العراق،٢٢ نيسان ١٩٥٧،المصدر نفسه، ص ص٩٧-٩٩.

(٩٨)جريدة فتى العراق، العدد ٢٠٤٦، ١١ نيسان ١٩٥٧.

(٩٩) ام. كاثلين لانكلي ،تصنيع العراق ، ترجمة،الدكتور محمد حامد الطائـي، خطـاب صـكار العاني ، مطبعة دار التضامن،(بغداد ،١٩٦٣)، ص ص ٣٥١-٣٥٢.

(١٠٠) السماك، المصدر السابق، ص ص ١٦٨-١٦٩.

(١٠١) تقرير عن مصافي النفط، المصدر السابق، ص ص٢٠-٢١.

(١٠٢) وزارة الثقافة والارشاد،ثورة ١٤ تموز في عامها السابع، لجنة الدعاية والنشر لاحتفالات ١٤ تموز،دار الجمهورية للطباعة والنشر، بغداد(د.ت)، ص ٢٨٣.

References :

-Abhol ,Abdullah Shati, Reconstruction Council of Iraq 1950-1958, Master's Thesis, Faculty of Literature (Baghdad University, 1983).

-AlAbousi, Mohammed Jawad, Petroleum in the Arab Countries, Institute of International Arab Studies (Cairo, 1955).

-AlAlwji Abdul Hamid and Khudhair Abbas al-Lami, Historical Assets of Iraqi Oil, C1, Ministry of Information, (Baghdad, 1973).

-AlAni ,Nouri Khalil "How The British Oil Development Company became an international company",Oil and Development Magazine, Baghdad, Issue 6, Year 6, March 1981.

-AlAttar,Jawad, History of Oil in the Middle East 1901-1972, Al-Ahlia Publishing and Distribution ,(Beirut, 1977).

-AlBalagh Newspaper (Numbers), (422) October 8, 1935-(470) March 31, 1936-(534) April 1936.

-AlEstiqlal Newspaper, (Numbers) (2838) August 4, 1936.

-AlHamwi, Yakut, Dictionary of Countries, Arab Heritage Neighborhoods, Arab History Foundation,(Beirut, D.T).

-AlHashimi ,Taha, Geography of Iraq, I1, Al-Ma'am Press, (Baghdad, 1933).

-Al Jrah,Sbaha Acaab, Sunni property in the Ottoman Empire, master's thesis, Faculty of Literature,(Mosul University, 2000).

-AlNasraoui,Abbas, Iraqi Economy Oil.Development.War.Destruction.Afat 1950-2010, I1, Translation, Mohammed Saeed Abdul Aziz, House of Literary Treasures, (Beirut, 1995).

-AlSamarrai, Kamel, Oil Laws, Civil Library Publications, (Baghdad, 1967-1969).

-AlSammak, Mohammed Azhar, Iraqi Oil between Foreign Control and National Sovereignty, An Analysis of Wealth Resources, Ministry of Culture and Sciences (Mosul, 1980).

-AlShuaibi ,Ali Maajil Khalaf, Khanaqin Oil Company Ltd., Master's Thesis, Faculty of Education (Ibn Rushd), (Baghdad University, 2002).

-AlTangi ,Mohammed bin Abdullah bin Mohammed, Ibn Battuta's journey, called The Masterpiece of The Glasses in The Strangeness of The Mysteries of The Mysteries of The Mysteries of Travel, C(1,2), review of Darwish al-Jouaidi (Beirut, 2009).

-AlTikriti,Abdul Majid Kamel,King Faisal I and his role in the founding of the modern Iraqi state 1921-1933,i1,The House of Public Cultural Affairs,(Baghdad, 1991).

-AlTikriti, Salim Taha, Battle of Oil in Iraq, C1, Zahra Press, (Baghdad, 1952).

-AlWaqi'a Iraqi newspaper, (Numbers), (2836), May 27, 1950.

-Awad, Korkis and Bashir Francis "Origins and Names of Iraqi Places", Sumer Magazine, C1, Volume 8, Baghdad, 1952, p. 274; Stanton Hope, Battle of Petroleum, Translation, Khairi Hammad, Beirut, (D, T)

-bin Jubeir, Mohammed ,Trip bin Jubeir, Dar Sader (Beirut, 1980).

-Fahmy, Mohammed and Mustafa Jawad and Ahmed Soussa, Guide of the Iraqi Republic of 1960, Ministry of Guidance, (Baghdad, 1960).
-Files of the Iraqi Books and Documents House, File (643/311-1781/311-281/32110-9810/32050).
-Gruba,Fritz, Men and Power Centers in the East, C1, Translation, Farouk Hariri, Essam Press, (Baghdad, 1979).
-Hamadeh ,Saeed, Economic Regime in Iraq, American Press, Beirut, 1938).
-Hamdan, Jamal, Arab Petroleum Study in Human Geography, I1, Dar al-Knowledge (Egypt, 1964).
-Iraq Boy Newspaper (Numbers), (79) November 30, 1934- (207)16 March 1936 - (31) October 28, 1953 - (63) August 11, 1955 - (2046) April 11, 1957 -(2056) May 23, 1957.
-Iraq Oil Company and united companies with it, I1, Catholic Press (Beirut, 1949).
-Iraq Oil Company Basra Mosul, Iraq Oil, 1955 (London, 1956).
-Issawi, Charles, Economic History of the Fertile Crescent 1800-1914, translation, Rof Abbas Hamed, I1, Center for Arab Unity Studies (Beirut, 1990).
-Jackson's Journey, British Sightings in Iraq in 1767, Arabization of Salim Taha al-Tikriti, (Baghdad, D.T).
-Lanckley ,Or. Kathleen, Iraq Manufacturing, Translation, Dr. Mohammed Hamed Al-Taie, Khattab Sakkar Al-Ani, Press Dar al-Tadamon, (Baghdad, 1963).
-Khalaf ,Jassim Mohammed, Geography of Iraq (Natural, Economic and Human), I3, Arab League, Dar al-Knowledge, (Cairo, 1965).
-Khalil ,Nouri Abdul Hamid, Political History of Oil Concessions in Iraq 1925-1952, I1(Baghdad, 1980).
-Khalil ,Nouri Abdul Hamid, "The Facts of the International Competition for Iraqi Oil during World War II", Arab Horizons Magazine, Baghdad, Issue 10, Year 9, June 1984.
-Longrigg,Stephen Hemsley,Oil Middle East, Oxford (london,1961).
-Maalouf, Amin "Oil" Extract magazine, Cairo, Volume 72, C5, May 1929.
-Maalouf, ,Amin "Oil in Iraq, "Excerpt Magazine, Cairo, C1, Volume, 73,1 July 1928.
-Michaelis,Alfred "The Middle East Economy in 1950", Middle East Journal,Vol 5, No.2,(September,1951).
-Niebuhr ,Carsten ,Niebuhr, Niebuhr's Journey to Iraq in the 18th Century, Translated by Mahmoud Hussein al-Amin, I1 (Baghdad, 1965).
-Ministry of Oil and Minerals, State Oil Refineries Department, Baghdad, 1967-1968.
-O'Connor, Harvey, Global Oil Crisis, Translation, Dr. Omar Makawi, Review, Dr. Rashid Al Barawi, Arab Writer's House (Cairo, 1967).
-Pinkingham, James, My Trip to Iraq in 1816, Translation, Salim Taha Al-Tikriti, C1, Assaad Press, (Baghdad, 1968).
-Report on Oil Refineries," Baghdad Chamber of Commerce, Baghdad, C6, Year 17, June1954.
-Safwa, Najdah Fathi, Iraq in British documents in 1936, Arab Gulf Studies Center Publications, (Basra, 1983).
-Salnama, Mosul province, 1330 Ah/1912.
-The Iraqi Government, the Council of Ages and the Ministry of Ages, annual report on the work of the Council of Ages for 1953-1954(Baghdad, D.T).
-The Iraqi Government, The Council of Ages and the Ministry of Ages, annual report on the work of the Council of Ages for the year 1955-1956 (Baghdad, 1957).
-The Iraqi Government, the Council of Ages and the Ministry of Ages, the second week of reconstruction, March 1957, The Ages of Iraq, (Baghdad D.T.).
-The Ministry of Culture and Guidance, July 14 revolution in its seventh year, the Advertising and Publishing Committee for the Celebrations of July 14, Al-Jumhuriya Printing and Publishing House, (Baghdad D.T).

-The Kalost Sarkis Foundation, Armenian Communities Section, Kaloust Sarkis Gulbenkian Man and Exploits, a pamphlet issued on the occasion of the 100th anniversary of his birth in 1869-1999 (Lisbon, 1999).
-Union of Iraqi Industries, Guide to Iraqi Industries Yearbook, (Baghdad, 1968).
-World Bank for Development and Ages, Iraq's Economic Progress(Washington, 1952).
-Yazbek, Youssef Ibrahim, Oil Enslaved Peoples, C1, (Beirut, 1934).